AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور تطبيق الاستدامة بإطار الاهمية النسبية المزدوجة على قيمة المصارف العراقية

The role of the sustainability application within the framework of dual relative importance on the value of Iraqi banks.

م . م زينب فائق محمد[1]
أ . م . د سلمان حسين عبد الله[2]

zamohammed@uowasi.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

تواجه بيئة الأعمال الحالية تحدياً كبيراً في مجال تطبيق الاستدامة، وتأثير تطبيقها على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لذا لابد من التوجه نحو الاهتمام بتطبيق الاستدامة، بإطار مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة لتعزيز قيمة المصارف، فضلاً عن أن بيئة الأعمال بحاجة إلى قياس أداء الاستدامة وتقييمه بالمصارف؛ فضلاً عن بيان انعكاس تأثير تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية والمزدوجة على قيمة المصارف العراقية.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة استنتاجات اهمها تُعد الأهمية النسبية المزدوجة مثالاً للتطور النوعي في مجال تحديد نوعية المعلومات المقدمة للمستخدمين التي تكون ذات صلة بقراراتهم؛ إذ تقدم الأهمية النسبية المزدوجة معلومات مالية وغير مالية، وتعاني البيئة العراقية في الوقت الحالي من مشكلة عدم التهيؤ بشكل كافٍ للتبني الشامل لأبعاد ومفاهيم الاستدامة في أنشطتها واستراتيجياتها، إذْ تحتاج إلى وقت لتصبح لها القدرة على تبني مفاهيم الاستدامة .

Abstract

The current business environment faces a significant challenge in the field of sustainability implementation and its impact on the value of banks listed in the Iraqi stock market. there is a need to focus on applying sustainability within the framework of the ،Therefore the business ،concept of dual materiality to enhance the value of banks. Additionally as well as ،environment needs to measure and evaluate sustainability performance in banks demonstrate the impact of sustainability implementation within the framework of dual

the ،materiality on the value of Iraqi banks. The researcher has reached a set of conclusions most important of which is that dual materiality serves as an example of qualitative development in determining the quality of information provided to users that is relevant to as dual materiality offers both financial and non-financial information. ،their decisions the Iraqi environment suffers from the problem of not being sufficiently prepared ،Currently for the comprehensive adoption of sustainability dimensions and concepts in its activities as it requires time to be able to adopt sustainability concepts. ، and strategies

المبحث الأول: منهجية البحث

1 - مشكلة البحث

تواجه بيئة الأعمال الحالية تحدياً كبيراً في مجال تطبيق الاستدامة وتأثير تطبيقها على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لذا لابد من التوجه نحو الاهتمام بتطبيق الاستدامة، بإطار مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة مع إمكانية تطبيقها لتعزيز قيمة المصارف؛ فضلاً عن أن بيئة الأعمال بحاجة إلى قياس أداء الاستدامة وتقييمه بالمصارف، وهناك حاجة إلى عرض نتائج قياس أداء الاستدامة والابلاغ عنها لأصحاب المصلحة، أن مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة مفهوم حديث ومعاصر هنالك حاجة لدى بيئة الأعمال العراقية إلى التعمق في معرفة ما المقصود بهذا المفهوم مع التعرف على مدى موضوعية تطبيق الاستدامة وتقييمه بإطار الأهمية النسبية المزدوجة، يتطلب من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضرورة اتباع منهج الأهمية النسبية المزدوجة في القياس وعرض معلومات الاستدامة ، لذلك تكمن مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية :

أ - هل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتبنى تطبيق الاستدامة؟

ب - هل من الممكن أن يسهم تطبيق الاستدامة في إطار الأهمية النسبية المزدوجة في تعزيز قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟

2 - أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال التطرق إلى موضوعات معاصرة وهي الأهمية النسبية المزدوجة وإمكانية تطبيق الاستدامة في المصارف العراقية ومدى تأثيره على قيمة المصارف العراقية

كما إنّ الأهمية العلمية لهذا البحث تكمن في تقديم جانب مفاهيمي ونظري متكامل عن الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة، وانعكاسها على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3 - أهداف البحث

بناء على مشكلة البحث اعلاه فإنّ أهداف البحث تتمثل بـ:

أ - عرض الإطار النظري لمفهوم الاستدامة وماهية أساليبها بإطارها العالمي.

ب - بيان الإطار النظري لمفهوم الأهمية النسبية والأهمية النسبية المزدوجة.

ج - بيان تأثير تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة على قيمة المصارف العراقية

4 - فرضيات البحث

بإطار أبعاد مشكلة البحث المعروضة وأهدافه يمكن بيان فرضيات البحث التي سيتم اختبارها بالتالي :

الفرضية الأولى: هنالك دور لتطبيق الاستدامة على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: يؤثر تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5 - انموذج متغيرات البحث

تم إعداد أنموذج متغيرات البحث من خلال تحديد تلك المتغيرات وهي تطبيق الاستدامة، إطار الأهمية النسبية المزدوجة، قيمة المصارف العراقية، وتمثل:

أ - المتغير المستقل: تطبيق الاستدامة

ب - المتغير الوسيط: الأهمية النسبية المزدوجة

ج- المتغير التابع: قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

6 - مجتمع وعينة البحث

يشمل مجتمع البحث مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والعينة .

7 - الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

أ - الحدود المكانية: البيئة العراقية بحدود أنشطة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

ب - الحدود الزمانية: تمثلت بسنة 2024

8 - منهج البحث ووسائل جمع البيانات

تم اتباع المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي لوضع فرضيات البحث الأساس، والاستشهاد بتقارير أداء الاستدامة المقدمة إلى سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

اولاً: مفهوم الاستدامة واجراءاتها

مفهوم الاستدامة

اتجهت جهود الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة إلى تحقيق جملة من الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية سميت بالاستدامة، التي جاءت نتيجة مطالبات لجهات دولية ومنظمات متخصصة بضرورة التزام الوحدات الاقتصادية بضوابط العمل لتحقيق تلك الأهداف.

إذْ يتطلب هنا بيان وتفسير مفهوم الاستدامة التي عرفتها لجنة برونتلند عام 1987 على انها إدارة الموارد المتاحة بصورة جيدة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم الضرر بمستقبل الأجيال المستقبلية (المسعودي ، 2017 : 38) .

التنمية المستدامة: هي عملية تؤدي إلى الارتقاء إلى أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للبيئة بأقل أضرار وإساءة ممكنة للبيئة (بوسلمة ، 2018 : 56) .

كما عُرفت الاستدامة بأنها: حسن إدارة الموارد والارتقاء بها والاستمرارية والتوازن لمصلحة الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وتعمل الاستدامة على التركيز على التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لأن أي مشكلة يصعب أحياناً الفصل بين عناصرها وحدودها (كريدي، 2021: 498).

وعرفتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على إنها التنمية التي تتكون من اندماج الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية كافة من أجل تحقيق رفاهية المجتمع في الوقت الحالي دون الحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة بالإيفاء بمتطلباتهم (المعموري والججاوي،2022: 80).

ابعاد الاستدامة

قدمت الادبيات المتخصصة في المجال المحاسبي مجموعة من الأبعاد المحددة لإطار تطبيق مفهوم الاستدامة وتُعدّ تلك الأبعاد متكاملة مع بعضها البعض و بشكل تفاعلي هدفها ترشيد استهلاك الموارد المتاحة للوحدة ووسائل ضبط وتنظيم للعمل وهذه الأبعاد هي (كريمة ، 2021 : 19 ، 20)

1 - البعد البيئي

من التحديات الكبرى لدول العالم مشكلة تغير المناخ، وعليه فيتعلق هذا البعد بالمحافظة على الموارد المائية والبيئة والنهوض بها ، وإن التنمية المستدامة تتطلب ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية بإتباع واستغلال طرائق الإنتاج بشكل عقلاني لتجنب الاسراف بالموارد المتجددة و غير المتجددة لضمان استمرار التنوع الحيوي والمحافظة على التنوع البيولوجي ، تستعمل الوحدات الاقتصادية اليوم استراتيجيات بيئية طويلة الأمد ونشطة لتعزيز سمعتها في السوق، إن الوحدات الاقتصادية العاملة في مجال حماية البيئة تحظى بإشادة أصحاب المصلحة، ومِنْ ثَمّ يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ، كان في الماضي يعتقد

أنّ الأنشطة البيئية تتطلب تكاليف إضافية مما تقلل من ربحية الوحدات الاقتصادية ، أدعت نظرية بورتر أنّ الأنشطة البيئية تؤدي إلى تعويض التكاليف وابتكارات إدارية وفنية فضلاً عن اكتساب ميزة تنافسية، وإن الافصاح البيئي من المتوقع أن يؤدي إلى تعزيز سمعة الوحدة الاقتصادية فضلاً عن تحسين الأداء المالي، إن تقارير الاستدامة البيئية يمكن أن تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على زيادة الإيرادات وخفض التكاليف وذلك من خلال اعتماد حلول صديقة للبيئة ومستدامة كما يمكن أن تقلل نفقات إدارة النفايات وتكاليف استهلاك الطاقة، يمكن أن تؤدي مبادرة الاستدامة البيئية إلى المساهمة في خلق فرص عمل جديدة متعلقة بالمحافظة على البيئة، بالتالي يؤدي إلى المساهمة في تقليل البطالة، وانتعاش الاقتصاد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

يتضمن هذا البعد للتنمية الاستدامة ما يلي :

أ - المحافظة على الموارد المائية

يقصد بها المحافظة على الاستعمالات المائية من خلال انشاء السدود وتقليل الهدر وتحسين شبكات المياه، وذلك من أجل المحافظة على حق الأجيال المستقبلية بالحصول على المياه اللازمة لاستمرار الحياة .

ب - حماية المناخ من الاحتباس الحراري

تعني عدم استعمال كل ما من شأنه أن يحدث تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، فالمخلفات النووية والاشعاعات المختلفة تؤدي إلى حدوث تغييرات مناخية وآثار سلبية تؤثر على البيئة وعلى الكرة الأرضية من الممكن أن يؤثر على فرص الأجيال القادمة في الحصول على الموارد الاقتصادية، ومن الممكن أن يؤثر على استقرار المناخ وتدمير طبقة الأوزون فضلاً عن زعزعة استقرار النظم البيولوجية والفيزيائية.

من خلال ما تقدم ترى الباحثة يمكن أن نستنتج إن البعد البيئي للاستدامة يرتبط بالبعد الاجتماعي والاقتصادي والتقني، فمن خلال خفض التأثيرات السلبية على المحيط البيئي ينعكس على خفض معدلات الهجرة وانتشار الأمراض، ويؤثر بكل تأكيد على الجانب الاقتصادي من خلال انتعاش الاقتصاد المحلي والقومي.

2 - البعد الاجتماعي

يهتم البعد الاجتماعي بكيفية النهوض بالرفاهية الاجتماعية للناس وتحسين طرق الوصول على الخدمات التعليمية والصحية الاساسية، واحترام حقوق الانسان والوفاء بالحد الأدنى من معايير الامن، وإن البعد الاجتماعي يهتم بتأثيرات الوحدة الاقتصادية على المجتمع الذي تعمل ضمنه ويشمل البعد الاجتماعي ممارسات العمل المناسب للمجتمع، والمسؤوليات الاجتماعية فضلاً عن حقوق الإنسان والمسؤولية عن المنتجات ويضم البعد الاجتماعي المستلزمات الاجتماعية لتحقيق الاستدامة واستمرارها، يهدف البعد الاجتماعي إلى استقرار وتماسك فئات المجتمع المختلفة، لذا توصي مبادرة إعداد التقارير العالمية الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية بمنح اهتمام خاص للقضايا الاجتماعية بشكل عام والقضايا المتعلقة بأدائها بشكل خاص؛ وذلك عن

طريق تقاريرها، ويمكن أن تسهم الوحدات الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالبعد الاجتماعي للاستدامة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية ويسعى هذا البعد إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد :

أ - النمو السكاني وتوزيع السكان

وتعني التحكم والسيطرة على النمو السكاني، والاهتمام بتكوين ورعاية الأسرة بشكل كامل ، فضلاً عن العمل على توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية بطريقة مخططة ، يسهم البعد الاجتماعي في إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها لضمان الوفاء بالاحتياجات الأساس مثل توفير المياه الصافية، والرعاية الصحية ، والتعلم (تعلم الكتابة والقراءة) .

ب - منع الهجرة من القرى إلى المدن أو من منطقة إلى أخرى أو الهجرة إلى الخارج

تسعى التنمية المستدامة إلى النهوض بالتنمية القروية بالنسبة للقرى والنهوض بالمجتمعات لمنع الهجرة من منطقة إلى أخرى، وذلك من خلال توفير الاحتياجات البشرية وإيلاء أهمية لتقديم الخدمات للاستفادة من المجتمع فضلاً عن الاهتمام بحقوق الإنسان والتركيز على الأداء الاجتماعي والمحافظة على صحة وسلامة الموظفين والمجتمع.

و ترى الباحثة أن الهدف الاساس من البعد الاجتماعي هو المساهمة في تخفيف حالات الفقر وحدته في المجتمعات فضلاً عن رعاية كبار السن، والأطفال، كما يهدف هذا البعد إلى المساهمة في تحسين حياة أفراد المجتمع، فضلاً عن الاهتمام في توليد فرص عمل لأبناء المجتمع

(كريمة ، 2021 : 19 ، 20) و (AL – Janabi &et al ،2024:5،6،7).

3 - البعد الاقتصادي

إن البعد الاقتصادي يتضمن المؤشرات والانعكاسات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على المجتمع الذي يستهلك منتجاته والذي يعمل فيه، تسعى عادة العديد من السياسات الاقتصادية إلى تعزيز الدخل والبحث استقرار الاسعار وانتاج أكثر كفاءة، يتضمن البعد الاقتصادي الجوانب الاتية:

أ - حصة الاستهلاك من الموارد الطبيعية

يختلف مستوى نصيب الافراد من الموارد الطبيعية بين البلدان الفقيرة والغنية ، حيث يستهلك سكان البلدان الغنية اضعاف ما يستهلكه سكان البلدان الفقيرة ، تقع المسؤولية الأكبر على البلدان الصناعية في تحمل تكاليف الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، نتيجة إسهامها في إحداث الهدر في الموارد والتلوث، فضلاً عن قدرتها المالية بالتخفيف من آثارها وحل المشكلات، وقدرتها على استعمال التكنولوجيا النظيفة، اما بالنسبة للبلدان الفقيرة، فتتثمل التنمية المستدامة في توجيه الموارد الطبيعية للتحسين المستمر في مستويات معيشة السكان .

ب - الحد من التفاوت في الدخل

ان التنمية المستدامة تهدف إلى تقليل التفاوت والفروقات في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء، ويتطلب هذا الهدف العمل على توجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الفقيرة إلى استثمار الموارد المتاحة لديها ، والعدالة في توزيع الموارد بين الجميع لضمان حقوقهم على شكل سلع وخدمات واستثمارات ، وبطريقة مستدامة تخفف الضغط على البيئة .

4 - البعد التقني (التكنولوجي)

يهدف هذا البعد إلى توظيف التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة، ويتضمن العناصر الاتية :

أ - استغلال التكنولوجيا النظيفة [1] في المرافق الصناعية :

في الغالب تؤدي المناطق الصناعية إلى تلوث البيئة والماء والطبيعة بسبب الإنتاج، إذ يتم التخلص من المخلفات الصناعية عن طريق اطلاقها في البيئة، في الدول المتقدمة المهتمة بالاستدامة يتم تقليل هذا التلوث عن طريق إعادة التصنيع والحد من التلوث، أما في المناطق الفقيرة فتُعد المحلفات إحدى نواتج العملية الصناعية.

ب - الأخذ بالنصوص القانونية الخاصة والتكنولوجيا المحسنة: التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الفقيرة تعتبر اكثر تلوثاً مقارنة بالتكنولوجيا المستخدمة في الدول المتقدمة.

ج - الحد من انبعاث الغازات: تهدف التنمية المستدامة في هذا المجال إلى التقليل من معدل زيادة انبعاث الغازات الحرارية العالمي، بالإضافة إلى إيجاد مصادر بديلة للطاقة النظيفة والحد من استعمال المحروقات.

د - منع تدهور طبقة الأوزون: يقصد بالتنمية المستدامة هنا حماية طبقة الاوزون ومنع تدهورها، فجاءت اتفاقية (ليونو) للمطالبة بالتخلص التدريجي من المواد الكيمياوية المهددة لطبقة الأوزون.

أهداف التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تسعى من خلال محتواها وآلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (كريمة وفضيلة، 2021: 7) .

1 - في مجال المياه: - تهدف التنمية المستدامة الاقتصادية إلى ضمان توفير المياه بكميات كافية، ورفع كفاءة المياه في التنمية الحضرية والريفية والزراعية والصناعية، كما تهدف التنمية المستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على الماء الكافي للاستعمال المنزلي، بينما تهدف الاستدامة البيئية إلى حماية موارد الماء الكافية .

2 - في مجال الغذاء: تهدف التنمية المستدامة الاقتصادية في هذا المجال إلى رفع الإنتاجية والنتائج الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي، أما من الناحية الاجتماعية فتهدف الاستدامة إلى تحسين الأرباح والإنتاجية الزراعية، اما الاستدامة البيئية تهدف إلى الحفاظ على الغابات والمياه.

[1] - التكنولوجيا النظيفة : هي إحدى طرق الإنتاج الصناعي والتي يتم فيها الإنتاج بأدنى حد ممكن من التلوث , كما تعتمد هذه التكنولوجيا على تقليل المخلفات من المنبع , فضلاً عن معالجة المخلفات المتولدة عن الإنتاج كما يتم ترشيد استعمال الموارد

3 - في مجال الصحة: تهدف التنمية المستدامة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية عن طريق الوقاية وتحسين الصحة والرعاية الصحية والأمان في مكان العمل، بينما الاستدامة الاجتماعية تهدف إلى فرض معايير للمياه والهواء لضمان الرعاية الصحية وحماية صحة البشر، وتكون الأولوية للطبقة الفقيرة، في حين تهدف الاستدامة البيئية إلى توفير الحماية الكافية للأنظمة الايكولوجية والموارد البيولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

4 - في مجال الخدمات والسكن: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الاستعمال الكفء والامداد الكافي لموارد البناء، تهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على سكن مناسب وبسعر مناسب، بينما الاستدامة البيئية تهدف إلى ضمان الاستعمال المثالي للطاقة والغابات والأراضي والموارد المعدنية.

5 - في مجال التشغيل والدخل: تهدف التنمية المستدامة الاقتصادية إلى زيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق فرص عمل.

مبادئ التنمية المستدامة

إن مبادئ التنمية المستدامة تتمثل بمجموعة من مستويات الأداء والسلوك المهني والقواعد التي يجب تطبيقها ومراعاتها والالتزام من المسؤولين عن تطبيق متطلبات التنمية المستدامة، ومن هذه المبادئ ما يأتي (محمد واخرون، 2015: 343، 344) (الربيعي، 2023: 58، 59).

1 - استعمال أسلوب المنظومات في إعداد وتنفيذ التنمية المستدامة: يعد أسلوب المنظومات او أسلوب النظم شرط اساسي لإعداد وتنفيذ التنمية المستدامة، وذلك بسبب إن البيئة هي نظام فرعي من النظام الكلي، من خلال هذا الأسلوب تعمل الاستدامة إلى تحقيق النظم الفرعية.

يُعد هذا الأسلوب أسلوب متكامل الهدف منه المحافظة على حياة المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية دون وجود تأثيرات عكسية سلبية بين هذه النواحي.

2 - المشاركة الشعبية: إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توفير أحد أشكال اللامركزية التي تمكن الجهات الرسمية والأهلية والشعبية بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة، ويسمى هذا الأسلوب بالتنمية من الاسفل، يمكن تلخيص دور الحكومة المحلية بما يأتي: -

أ - الحد والتقليل من ارتفاع درجة حرارة الارض.

ب - إدارة ومعالجة النفايات التجارية والصناعية والبيئية.

ج - الحد أو التقليل من انبعاث الغازات التي تؤثر سلبياً على طبقة الأوزون.

د - تخفيض استهلاك مشتقات النفط.

3 - مبدأ التوظيف الديناميكي الأمثل للموارد الاقتصادية.

4 - مبدأ التخطيط الاستراتيجي للموارد الاقتصادية، وإطالة عمر هذه الموارد.

5 - مبدأ التنوع البيولوجي والتوازن البيئي.

6 - مبدأ الحفاظ على خصائص وصفات الطبيعية، فضلاً عن تحديد وتطوير هياكل الاستثمار والاستهلاك والإنتاج .

دوافع التغيير نحو أداء الاستدامة

يعرف الأداء على أنه نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية على مدى مدة محددة عام مثلاً، إذْ يتم اشتقاقه عن طريق استعمال الوحدة الاقتصادية للموارد المتاحة، عند استعمال الموارد بشكل كفوء وفعال يُعدّ الأداء جيد (Alajeli & Wahhab،2022:3)

إن مسألة أداء الاستدامة تختلف حسب الثقافة والجغرافيا وعمليات الإنتاج، وغيرها من الخصائص مثل كثافة المياه وكثافة الطاقة والنفايات والانبعاثات وإعادة التدوير ، تُعدّ مصفوفة الاستدامة المعقدة تحدياً كبيراً للوحدات الاقتصادية، إن الوحدات الاقتصادية بحاجة إلى التحول للاستدامة بسبب التغيير الثقافي الذي يحدث وذلك لأسباب أخلاقية، يتمثل السؤال هنا في هل يقود التكامل والابتكار والمعلومات إلى الانتقال إلى اقتصاد عالمي مستدام ، التحديات الرئيس في القرن الواحد والعشرون تتمثل بالاستدامة والاستقرار المالي، وذلك لمعالجة العجز المالي والطبيعي الذي ستواجه الأجيال المستقبلية ، وان التنمية المستدامة هي نهج جديد يتمثل بمجموعة من الأدوات لمعالجة مثل هذه المشاكل (Kumar،74 :2013) .

ذكرت (هاشم ،2011: 247، 248، 294) دوافع التغيير نحو الاستدامة للأسباب الآتية: -

1 - بسبب ظهور المشاكل البيئية وتفاقمها على الصعيد العالمي فضلاً عن الحاجة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة بسبب ندرتها، مما أدى إلى زيادة الوعي بالمحافظة على البيئة واستدامتها.

2 - ازدياد العمليات المضرة بالبيئة بشكل كبير مما أدى إلى ارتفاع درجات تلوث البيئة، وذلك بسبب ارتفاع كمية الملوثات البيئية، وإن التوسع بالعمليات الصناعية والإنتاجية في الدول المتقدمة أدى إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية النادرة.

3 - خلال العقود الماضية ازدادت المشاكل بسبب عدم تحقيق الاتجاهات والاستراتيجيات المتبعة ما هو متوقع منها من نجاح والمتمثلة باستراتيجيات الثورة الزراعية والصناعية فضلاً عن المصاعب والمعوقات العديدة التي تواجهها في الدول النامية.

4 - استغلال الثروات الطبيعية وغير المتجددة بشكل مفرط فضلاً عن ازمة الطاقة التي حدثت في السبعينات من القرن الماضي مما ادى إلى زيادة الوعي لدى افراد المجتمع بما ينجم من كوارث طبيعية نتيجة الاستهلاك غير الصحيح لهذه الثروات مما ادى إلى نشوء مفهوم التنمية المستدامة كرد فعل على الاخطار الناجمة عن الاستغلال غير الكفوء للموارد الأولية والكوارث البيئية.

5 - عولمة الاقتصاد وتعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد والمجتمعات الدولية بسبب التنامي في الفلسفة الليبرالية التي أدت إلى إضعاف سلطة الحكومة وتعطيل آليات رقابة الوحدات الاقتصادية الدولية، التي تسعى إلى تحقيق أعلى مستوى أرباح على حساب المجتمع ولهذا عُد هذا التطور تحدي لمبادئ التنمية المستدامة مما أدى إلى ظهور البوادر الأولية للتنمية المستدامة.

6 - الزيادة المطردة في عدد السكان، الذي أدى إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية والزحف على المساحات الزراعية، الذي انعكس على البيئة والتنمية بشكل تأثيرات سيئة وسلبية.

7 - ضمان حقوق الأجيال المستقبلية من خلال الحفاظ على الاصول الطبيعية لضمان استمرار الأجيال المستقبلية.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للأهمية النسبية المزدوجة

مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة

تشير الأهمية النسبية المزدوجة إلى تقييم الأهمية النسبية من جانبين: 1 - التأثير الاجتماعي والبيئي والحوكمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية على أصحاب المصلحة، 2 - المدى اللازم لفهم المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وأما بالنسبة للتدقيق فإن جانبي الأهمية النسبية المزدوجة مترابطان فعلى الرغم من كونها غير مالية في طبيعتها إلا إن العوامل الاجتماعية والبيئية والحوكمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاطر الأعمال المحتملة والنتائج غير المالية.

تم تقديم مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة من لدن مفوضية الاتحاد الHوربي بشأن التقارير غير المالية ملحق بشأن الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمناخ ، وينعكس ذلك، أيضاً في إعداد التقارير غير المالية NFRD إلى تطوير الوحدة الاقتصادية وموقعها وأدائها ، ولهذا فأن الأهمية النسبية المزدوجة تأخذ بنظر الاعتبار كل من المنظور الخارجي للداخل والمنظور الداخلي للخارج ، ولهذا فإن الأهمية النسبية المزدوجة تبلغ عن تأثيرات الوحدة الاقتصادية المتعلقة بالمستثمرين وفهم التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لاستثماراتهم؛ فضلاً عن تأثير الوحدات الاقتصادية على المستهلكين والمجتمع المدني والموظفين(Bossut&elt،2021:6) .

الأهمية النسبية المزدوجة: - توفر وضوحاً أنه وجوب على الوحدات الاقتصادية الابلاغ عن العوامل المؤثرة على قيمة الوحدة الاقتصادية والعوامل التي تؤثر على الاشخاص والاقتصاد والبيئة(BSR،2023:2).

اجراءات تقييم الأهمية النسبية المزدوجة

تتم عملية تقييم الأهمية النسبية المزدوجة من خلال مجموعة من الاجراءات وهذه الاجراءات تتمثل بالآتي (Danes & elt،2023: 15) : -

1 - ان المعايير الاوربية لإعداد التقارير (ESRS) لا تحدد الكيفية التي يتم من خلالها تقييم الوحدة الاقتصادية الأهمية النسبية المزدوجة او كيفية تصميم عملية التقييم ، إذْ لا توجد عملية واحدة تناسب أنواع الأنشطة الاقتصادية جميعها أو العلاقات أو المواقع التجارية لجميع الوحدات الاقتصادية التي تطبق معايير (ESRS) .

2 - على الوحدة الاقتصادية إن تصمم عملية تقييم مناسبة بناء على ظروفها المحددة وحقائقها مع الاخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (ESRS1)، وما يجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بالأهمية النسبية ونتائج تقييمها.

3 - تقييم الأهمية النسبية المزدوجة للمشروع يجب إن يعكس وجهات نظر الأهمية النسبية المالية و الأهمية النسبية للتأثير فضلاً عن الروابط المتبادلة بين الطرفين المحتملة ، يعني هذا إن الوحدة الاقتصادية لا تحتاج إلى تقييمين مستقلين ومنفصلين للأهمية النسبية ، إذ تُعد عملية تحديد التأثيرات المادية نقطة البداية ، إذ يجب إن تؤخذ في الاعتبار نتائج تقييم الأهمية النسبية للتأثير لأن التأثيرات المادية قد تؤدي إلى فرص ومخاطر مادية ، مع ذلك على الوحدات الاقتصادية إن تنظر ايضاً في الأمور التي من المحتمل إن تكون جوهرية من الناحية المالية ولا تكون جوهرية من منظور التأثير.

مداخل الأهمية النسبية المزدوجة

أن الأهمية النسبية المزدوجة تأخذ مفهوم الأهمية إلى ابعد من الأهمية النسبية التقليدية وذلك من خلال الاهتمام بالتأثيرات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية على المناخ وعلى المجتمع فضلاً عن تأثيرات المناخ على الوحدة الاقتصادية، كما مبين بالشكل الآتي:

شكل رقم (1) التأثيرات المتبادلة للمناخ والوحدة الاقتصادية

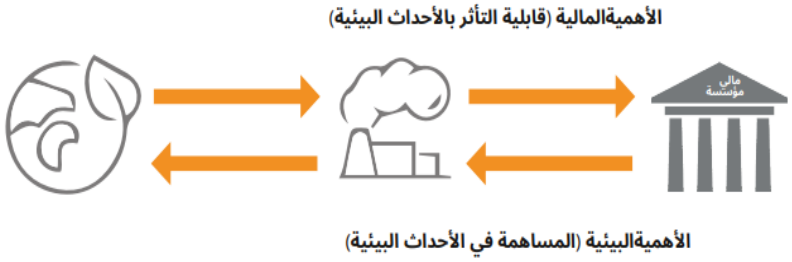

Romain ،Mathilde Salin،Erlan Le Calvar، Sylvie Goulard ،Jean Boissinot) Pierre – Francois " Aligning financial and monetary policies with the ،Svartzman proposals and challenges" 2022:3) ،concept of double materiality: rationales

الأهمية النسبية المزدوجة تسعى إلى إجراء تقييم مشترك لمدى تعرض المؤسسات المالية وغير المالية للمخاطر البيئية ومساهمتها في هذه المخاطر، سيتم تمييز ثلاثة مداخل للأهمية النسبية المزدوجة وهذه المداخل هي (Boissinot & elt ،2022 :4 ،5)

1 - منظور المخاطر الفردية

تُعد الأهمية النسبية المزدوجة ذات اهمية لأنه يمكن ترجمة التأثيرات البيئية إلى مخاطر مالية من أمثلتها الأثار السلبية على سمعة الوحدة الاقتصادية أو المسؤوليات القانونية وهذا يعني إن منظور المخاطر الفردية يهتم بالمخاطر الفردية التي تواجهها الوحدات الاقتصادية الفردية، قد يبدو إن الأهمية النسبية المزدوجة تتطابق مع نهج الأهمية الديناميكية المالية إذ تشير المفوضية الاوربية في بعض الحالات إلى تداخل الأهمية البيئية والاجتماعية والمالية.

2 - منظور المخاطر النظامية

بموجب منظور المخاطر النظامية يتم النظر إلى الأهمية النسبية المزدوجة من خلال عدسة المخاطر المنهجية، أي عدم افتراض إن مساهمة الوحدة الاقتصادية في التدهور البيئي تنعكس دائما من خلال تعرضها للمخاطر في المستقبل، إن هذا البعد المنهجي قد يؤدي إلى إثارة قلق نظامي في الواقع يمكن إن تعتبر الهيئات الاشرافية المالية والتنظيمية من خلال تمويل الأنشطة الملوثة تساهم في تراكم المخاطر المادية المستقبلية والتي قد تصبح نظامية.

إن منظور المخاطر الداخلية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم النشأة الداخلية للمخاطر المالية.

المنظور التحويلي

إن هذا المنظور يركز على مستويات مختلفة على ضمان سلامة الوحدات الاقتصادية وسلامة النظام المالي، أي على متابعة مهام المشرفين الماليين والبنوك المركزية في مواجهة المخاطر البيئية المنظور الثالث هو من أجل مواجهة التحديات البيئية ، وإن واجب دعم التحول البيئي يقع على عاتق الجهات المالية العامة والخاصة وذلك عن طريق المساهمة في تحويل اتفاقيات المراجعة والمحاسبة حول الأهمية النسبية المزدوجة ، يعنى هذا المنظور بالإبلاغ عن التأثيرات البيئية فضلاً عن التنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية، إذ يتم إعداد التقارير المالية للكشف عن المعلومات الجوهرية المالية والاجتماعية .

ضرورة تقييم الأهمية النسبية المزدوجة للوحدات الاقتصادية

يطالب المستثمرون والموظفون والزبائن الوحدات الاقتصادية الكبرى بمزيد من الشفافية بشأن التزاماتها بمتطلبات الحوكمة الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ، على سبيل المثال الممارسات التجارية المسؤولة ، التحول في مجال تغير المناخ ، القدرة على تحمل التكاليف ، إن تقييم الأهمية النسبية يوفر أداة لالتقاط وجهات نظر الاطراف ذات المصالح بشأن حوكمة الشركات والالتزامات البيئية والاجتماعية فضلاً عن تحديد المجالات التي تحتاج إلى الاستثمار في جوهرها مستقبلاً ، إن مخرجات تقييم الأهمية النسبية عبارة

عن مجموعة من الموضوعات الاجتماعية والبيئية و حوكمة الشركات ، يُعد تقييم الأهمية النسبية ممارسة راسخة بين المؤسسات المالية الاوربية الكبرى التي تقوم بالإبلاغ عن الموضوعات الاجتماعية والبيئية و الحوكمة معظمها في تقارير الاستدامة ، أن هذه الاداة تم تطويرها كمتطلب تنظيمي وفقاً لتوجيهات الاتحاد الأوربي بشأن تقارير الاستدامة ، وأن الأهمية النسبية المزدوجة تقدم مفهوم الأهمية النسبية لأنشطة الوحدة الاقتصادية على بيئتها ونظامها البيئي (منظور المجتمع) فضلاً عن الأهمية المالية (منظور المستثمر) يجسد الجهود المبذولة لخدمة المجتمع ككل بشكل مثالي مع صلاحيات اوسع ، وإن (CSRD) التقارير المالية لاستدامة الشركات هي ليست الجهد الوحيد لتوحيد المعايير الدولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة، إذ قام المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بتطوير المعايير العالمية الخاص بها لتعزيز نهجاً مختلفاً لإعداد التقارير الاجتماعية والبيئية و الحوكمة ، إن معايير ISSB قائمة على المبادئ مع وجود مساحة من المرونة للوحدات الاقتصادية ومحور اهتمامها المناخ وموجهة لحماية المستثمرين بشكل صارم في حين أن CSRD توجيهية أكثر وتذهب إلى ما هو أبعد من حماية المستثمر وتغطي ما يتجاوز المناخ مجموعة كاملة من الموضوعات الاجتماعية والبيئية والحوكمة (Fantini، elt & ،2: 2023) .

فوائد تطبيق الأهمية النسبية المزدوجة

إن التطبيق العملي للأهمية النسبية المزدوجة فيما يتعلق بتقارير الاستدامة يعزز من مشاركة أصحاب المصلحة ، وأن الامر يتطلب مشاركة مباشرة أكثر وأوسع من لدن الأطراف ذات المصلحة للحصول على فهم شامل لما هو أساس في بيئات الوحدات الاقتصادية المعقدة والمختلفة، إذ إن المستخدمين المختلفين لديهم وجهات نظر متضاربة و مختلفة حول موضوعات الأهمية النسبية المستدامة وإن الأهمية النسبية المزدوجة لا تُعد ظاهرة فنية، إنما ظاهرة اقتصادية وسياسية واجتماعية، التي تمثل فهم مجتمعي واسع للتنمية المستدامة من خلال التواصل المؤسسي ، من خلال قيام الوحدات الاقتصادية بتحديد انشطتها وهوياتها وإداراتها وتأثيراتها بشكل مستمر من خلال تحليل الأهمية النسبية المزدوجة، فيتشكل مفهوم التنمية المستدامة ويعاد تشكيله تدريجياً .

إن الاستثمار في التنمية المستدامة في الاجل القصير قد يكون مكلفاً لكنه يمكن إن يكون مفيداً في الأعمال على الأجل الطويل، تفيد عملية تحليل الأهمية النسبية المزدوجة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تحديد قضايا الاستدامة والأطراف ذات المصلحة الأساس؛ فضلاً عن الفرص والمخاطر ذات الصلة، يمكن إن يؤدي الاستثمار في قضايا الاستدامة إلى تعزيز الأداء المالي للوحدات الاقتصادية (Adams& elt،2021:6) .

منظور الأهمية النسبية المزدوجة

الأهمية النسبية المزدوجة تطالب الوحدات الاقتصادية، إن تأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات الخارجية على الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن تأثيرات الوحدة الاقتصادية على المجتمع والبيئة (Johnson،2024:8)

الشكل رقم (2) منظور الأهمية النسبية المزدوجة

المصدر (The Double Materiality Assessment، Johnson، 2024:8)

ثالثا: قيمة المصارف العراقية

الاستدامة وقيمة المصارف

تُعد قيمة المصارف المحور الأساس الذي يدور حوله عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات ، إذْ من خلال قيمة المصارف يُمكن تحديد كفاءة وفاعلية إدارة المصارف ، إذْ تعكس قيمة المصارف كفاءة وفاعلية القرارات المالية والإدارية ، وأن القيمة بشكل عام هي مقدار المنفعة التي يتوقعها أصحاب المصلحة ، وقد تكون هذه المنفعة ملموسة أو غير ملموسة ، إذْ توجد طريقة لقياس قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (قياس قيمة المصرف على أساس القيمة السوقية للأسهم المتداولة) ، في الوقت الحالي لم يعد التركيز على المعلومات المالية فقط لكن دعت الحاجة إلى تبني الاستدامة إلى الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لأنشطة المصارف لإيصال معلومات كافية وملاءمة عن مدى كفاءة اداء الاستدامة للمصارف (القصاب ، 2024 : 121) .

مفهوم القيمة

يوجد عدة مصطلحات للقيمة ومن هذه المصطلحات القيمة الدفترية ، والقيمة الحالية والقيمة السوقية والقيمة المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة (الجنابي ، 2024 : 106 ، 107) .

القيمة الدفترية

تُعد القيمة الدفترية الاكثر استقرارا نسبياً من التدفقات النقدية والأرباح السنوية، كذلك هي أكثر عرضة للأخطاء كونها تمثل صافي الاصل والخصوم، وعرفت القيمة الدفترية على أنها حقوق المساهمين أو حقوق الملكية وتمثل اجمالي الاصول مطروحاً منها الخصوم.

القيمة السوقية

القيمة السوقية تمثل قيمة الاصول او الالتزامات في سوق منتظمة وبين أطراف راغبة في المبادلة، أي إن القيمة السوقية تمثل المبلغ الذي يستلم مقابل بيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة عادلة ومنظمة بين المشاركين في السوق.

القيمة العادلة

عرفت القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يتم استلامه مقابل بيع أحد الاصول أو ما يتم دفعه لنقل أحد الالتزامات في معاملة منظمة بين المشتركين في السوق في تاريخ القياس.

القيمة المضافة

إن مفهوم القيمة المضافة يستعمل كمؤشر قياس للأداء الإداري والمالي للوحدة الاقتصادية، فضلاً عن اليات إعادة توزيعها خلال مدة زمنية محددة

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

الفرضية الأولى: هنالك تأثير لتطبيق الاستدامة على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تُعالج الفرضية الأولى العلاقة بين تطبيق الاستدامة وتعظيم قيمة المصرف، وتنص على وجود تأثير مباشر ذي دلالة إحصائية لتقييم الاستدامة في تعظيم القيمة. ولتحقيق ذلك، تم استعمال أسلوب الانحدار البسيط كأداة إحصائية ملائمة لقياس التأثير المباشر لمتغير مستقل واحد على متغير تابع. يتيح هذا الأسلوب تقدير معامل الانحدار وتحديد قوة العلاقة واتجاهها، إضافة إلى اختبار معنويتها باستعمال قيمة (t) ومستوى الدلالة (Sig.). وقد تم الاعتماد على هذا النموذج لكونه أكثر اتساقًا مع طبيعة الفرضية، التي تركز على فحص العلاقة الخطية بين متغيرين فقط، دون وجود متغيرات وسيطة أو نمط هيكلي معقد.

جدول (1): ملخص نموذج الانحدار (Model Summary)

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the	Durbin-Watson

				Estimate	
1	.985[a]	.970	.970	.09753	1.957
a. Predictors: (Constant)، قياس و تطبيق الاستدامة					
b. Dependent Variable: تعظيم قيمة المصرف					

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

يوضح جدول ملخص نموذج الانحدار أن معامل الارتباط (R) بين تطبيق الاستدامة وتعظيم قيمة المصرف بلغ 0.985، مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية جدًا بين المتغيرين. كما يظهر أن قيمة معامل التحديد (R Square) بلغت 0.970، ما يعني أن 97% من التغير في تعظيم قيمة المصرف يُفسر من خلال تقييم أداء الاستدامة، وهي نسبة عالية تعكس قوة النموذج. وتم تعديل معامل التحديد ليأخذ في الحسبان عدد المتغيرات والعينة، فبلغ 0.970 أيضًا، مما يؤكد استقرار النموذج. أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ 0.09753، وهو منخفض، مما يدل على دقة التنبؤ. وتشير قيمة اختبار دوربين-واتسون (1.957) إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، مما يعزز من صحة النتائج الإحصائية للنموذج. هذه المؤشرات مجتمعة تعكس متانة النموذج وانسجامه مع البيانات المحاسبية التي تقيس العلاقة بين مؤشرات الاستدامة وتعظيم قيمة المصرف.

جدول (2): تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	38.015	1	38.015	3996.751	.000[b]
	Residual	1.160	122	.010		
	Total	39.175	123			
a. Dependent Variable: تعظيم قيمة المصرف						
b. Predictors: (Constant)، قياس وتقييم اداء الاستدامة						

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

تشير نتائج تحليل التباين (ANOVA) إلى أن النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار تأثير تطبيق الاستدامة على تعظيم قيمة المصرف معنوي بدرجة عالية. حيث بلغت قيمة F المحسوبة 3996.751 وهي قيمة كبيرة جدًا مقارنة بدرجة حرية واحدة للانحدار، مع دلالة إحصائية 0.000 = Sig أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تأثير معنوي. هذه النتيجة تؤكد أن تقييم الاستدامة يُعد متغير مفسر قوي ومؤثر في تعظيم قيمة المصرف. ويدعم هذا التحليل وجود علاقة سببية ذات دلالة محاسبية، تعكس أن تبني

المصـارف لمؤشـرات الاسـتدامة يـؤدي إلـى رفـع كفاءتهـا وموثوقيتهـا، ممـا يسـهم فـي تعزيـز قيمتهـا السـوقية وتقوية مركزها المالي.

جدول (3): معاملات نموذج الانحدار (Coefficients) بين قياس الاستدامة وتعظيم قيمة المصرف

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.042	.030		1.375	.172
	قيـاس وتقيـيم اداء الاستدامة	.992	.016	.985	63.220	.000
a. Dependent Variable: تعظيم قيمة المصرف						

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

تشـير نتـائج جـدول معـاملات نمـوذج الانحـدار إلـى وجـود تـأثير مباشـر قـوي وذو دلالـة إحصـائية لتطبيـق الاسـتدامة علـى تعظـيم قيمـة المصـرف. حيـث بلـغ معامـل الانحـدار غيـر المعيـاري (B) قيمـة 0.992، مـا يعنـي أن كـل زيـادة بمقـدار وحـدة واحـدة فـي درجـة تقيـيم الاسـتدامة تقابلهـا زيـادة بمقـدار 0.992 فـي قيمـة المصـرف. كمـا أن معامـل الانحـدار المعيـاري (Beta) سـجل قيمـة مرتفعـة جـدًا بلغـت 0.985، ممـا يعكـس قـوة التـأثير النسـبي لهـذا المتغيـر المسـتقل. قيمـة (t) البالغـة 63.220 مـع مسـتوى دلالـة 0.000 = Sig تـدل علـى معنويـة عاليـة للعلاقـة بـين المتغيـرين، أي أن تقيـيم الاسـتدامة يفسـر بشـكل كبيـر التبـاين فـي تعظـيم قيمـة المصـرف. تعكـس هـذه النتـائج أن إدراج مؤشـرات الاسـتدامة فـي تقـارير الأداء المصـرفي يعـزز ثقـة المسـتثمرين والمسـتخدمين، ويُتـرجم إلـى تحسـين فـي القيمـة السـوقية والتنافسـية، مـا يؤكـد أهميـة الإفصـاح عـن المسـؤوليات البيئيـة والاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي وتعظيم القيمة طويلة الأجل للمصرف.

الشكل (3): الانحدار الخطي بين تطبيق الاستدامة وتعظيم قيمة المصرف (الفرضية الأولى)

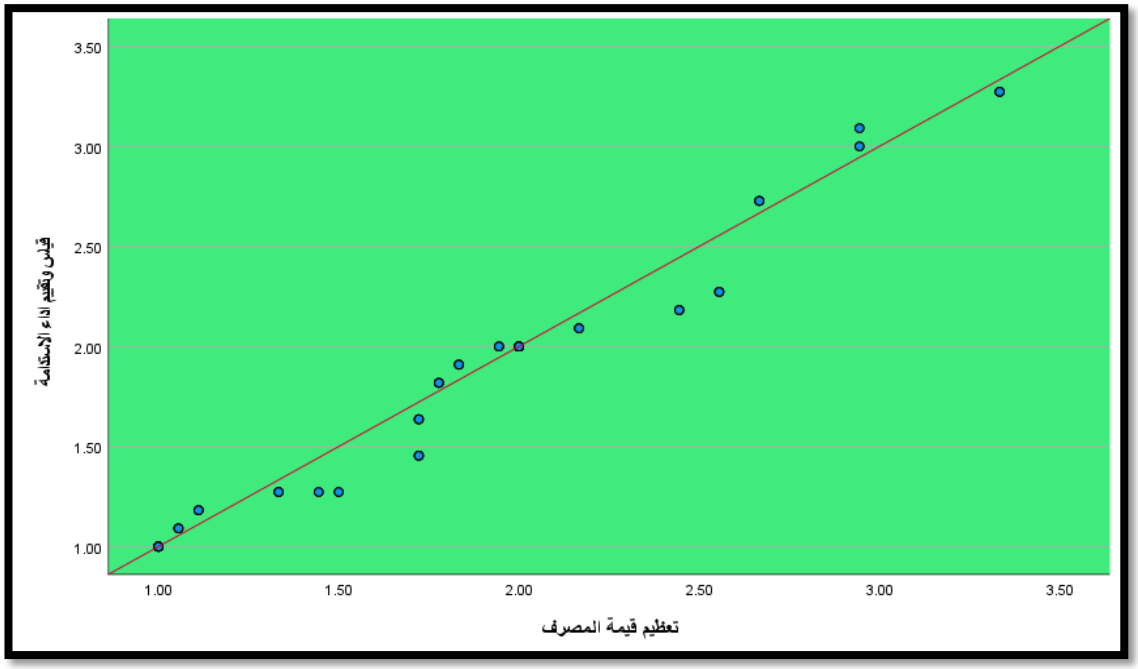

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

يعرض الشكل العلاقة الخطية بين متغير "تعظيم قيمة المصرف" (المحور الأفقي) ومتغير "قياس وتقييم أداء الاستدامة" (المحور العمودي)، كما يُظهر خط الانحدار الذي يمثل الاتجاه العام للبيانات. تُشير نقاط البيانات إلى ملاحظات العينة، بينما يمثل الخط المستقيم التقدير الخطي الناتج عن نموذج الانحدار البسيط. يلاحظ من الشكل أن النقاط تقترب جداً من خط الانحدار، ما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين ويدعم نتائج النموذج الإحصائي. هذا التوزيع المتماسك يدل بصريًا على وجود ارتباط طردي قوي، حيث إن ارتفاع تطبيق الاستدامة يقترن بارتفاع واضح في قيمة المصرف.

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط إلى قبول الفرضية الأولى بصيغتها البديلة، والتي تنص على وجود تأثير معنوي لتطبيق الاستدامة في تعظيم قيمة المصرف، وذلك استناداً إلى قيمة (t) البالغة (63.220) ومستوى الدلالة (Sig = 0.000)، إلى جانب معامل تحديد مرتفع (R^2 = 0.970) يدل على أن 97% من التغير في قيمة المصرف يُعزى إلى تقييم الاستدامة. تؤكد هذه النتيجة أن مؤشرات الأداء غير المالي، مثل الأبعاد البيئية والاجتماعية، أصبحت تشكّل عنصر فاعل في تفسير القيمة السوقية للمؤسسات، ولا تقتصر القيمة على النتائج المالية التقليدية فقط. ويعني ذلك أن المصارف التي تُقيّم أداءها المستدام بشكل منتظم وشفاف تملك قدرة أعلى على تحقيق ميزة تنافسية وتعزيز ثقة المستثمرين، ما ينعكس على رفع قيمتها الإجمالية. وتدعم هذه النتيجة التوجه نحو اعتماد الإفصاح المتكامل وربط نظم التقارير المحاسبية بالتزامات المسؤولية المجتمعية والحوكمة، باعتبارها مكونات استراتيجية لتعظيم القيمة في البيئة المصرفية الحديثة.

الفرضية الثانية: يؤثر تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تتناول الفرضية الثانية اختبار أثر تطبيق الاستدامة ضمن إطار الأهمية النسبية المزدوجة على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتفترض وجود علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية بين تبني هذا الإطار المحاسبي الحديث وتعظيم القيمة المؤسسية. وتنبع أهمية هذه الفرضية من كون الأهمية النسبية المزدوجة تمثل تحولًا نوعيًا في منهجيات الإفصاح، حيث تجمع بين ما هو جوهري للمؤسسة من جهة، وما هو جوهري لأصحاب المصلحة من جهة أخرى، مما يتيح تقارير أكثر توازنًا وشمولية. ولاختبار هذه الفرضية، تم استعمال أسلوب الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين تطبيق هذا الإطار كمتغير مستقل، وقيمة المصرف كمتحول تابع، مع تقييم مدى قوة التأثير ومعنويته، بما يعكس البعد التطبيقي للمفاهيم المحاسبية في بيئة الأسواق الناشئة.

جدول (4): ملخص نموذج الانحدار (Model Summary)

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.989[a]	.979	.979	.08221	2.042
a. Predictors: (Constant)، تطبيق الاستدامة بإطار الاهمية النسبية المزدوجة					
b. Dependent Variable: تعظيم قيمة المصرف					

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

تشير نتائج جدول (4) إلى أن نموذج الانحدار المستخدم لقياس أثر تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة على تعظيم قيمة المصرف يتمتع بقوة تفسيرية عالية. حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة (0.989)، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية قوية جداً بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R Square) (0.979)، ما يعني أن 97.9% من التغير في قيمة المصرف يمكن تفسيره من خلال تطبيق الاستدامة بهذا الإطار. ويُظهر معامل التحديد المعدل نفس القيمة تقريبًا (0.979)، ما يعكس ثبات النموذج وغياب التأثيرات العشوائية الناتجة عن حجم العينة أو عدد المتغيرات. أما الخطأ المعياري للتقدير فبلغ (0.08221)، وهو منخفض ويعكس دقة التنبؤ. وتشير قيمة اختبار دوربين-واتسون (2.042) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، مما يدعم صحة النموذج. تؤكد هذه المؤشرات جودة النموذج وملاءمته للبيانات. أما من الناحية المحاسبية، فإن هذه النتيجة تدعم أهمية تطبيق منهج الأهمية النسبية المزدوجة كأداة فاعلة في تحسين الإفصاح وتحقيق الشفافية، وهو ما ينعكس على زيادة ثقة السوق والمستثمرين، وبالتالي تعظيم القيمة السوقية للمصارف.

جدول (5): تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	38.350	1	38.350	5674.908	.000[b]
	Residual	.824	122	.007		
	Total	39.175	123			
a. Dependent Variable: تعظيم قيمة المصرف						
b. Predictors: (Constant)، تطبيق الاستدامة بإطار الاهمية النسبية المزدوجة						

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

تشير نتائج جدول (5) إلى أن النموذج المستخدم في اختبار الفرضية الثانية معنوي بدرجة عالية، كما يتضح من نتائج تحليل التباين (ANOVA). حيث بلغت قيمة F المحسوبة (5674.908) وهي قيمة كبيرة جدًا، مع مستوى دلالة (Sig = 0.000) أقل من 0.05، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي لتطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة على تعظيم قيمة المصرف. تعكس هذه النتيجة أن التباين في قيمة المصرف يمكن تفسيره بدرجة كبيرة من خلال هذا المتغير المستقل، ما يعكس جودة النموذج. أما من الناحية المحاسبية، فإن ذلك يؤكد أن اعتماد المصارف لإطار الأهمية النسبية المزدوجة في تقاريرها ليس فقط ممارسة إفصاحية، بل استراتيجية مؤثرة في خلق القيمة المؤسسية. فمثل هذا التطبيق يُظهر التزام المصرف بجوانب الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، ويُعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية، ما ينعكس مباشرة على ثقة المستثمرين والسوق ويُسهم في رفع القيمة السوقية.

جدول (6): معاملات نموذج الانحدار (Coefficients) بين تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية المزدوجة وتعظيم قيمة المصرف

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.200	.023		8.542	.000
	قياس الاداء المستدام بإطار	.879	.012	.989	75.33	.000

	الاهمية النسبية المزدوجة				2	
a. Dependent Variable: تعظيم قيمة المصرف						

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

تشير نتائج جدول (6) إلى أن معامل الانحدار غير المعياري (B) لقيمة "تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة" بلغ (0.879)، وهو موجب ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية (Sig = 0.000)، مع قيمة t عالية جدًا (75.332)، مما يدل على أن هذا المتغير يؤثر بشكل معنوي ومباشر في "تعظيم قيمة المصرف". أما معامل التأثير المعياري (Beta) فقد بلغ (0.989)، وهي قيمة مرتفعة جداً تشير إلى أن كل وحدة زيادة في درجة الالتزام بقياس الأداء المستدام في إطار الأهمية المزدوجة تؤدي إلى زيادة شبه كاملة في قيمة المصرف، مما يعكس قوة العلاقة وتأثير هذا البعد الاستراتيجي على القيمة المؤسسية. تؤكد هذه النتيجة أن إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية ضمن إطار الأهمية النسبية المزدوجة لا يمثل فقط استجابة تنظيمية، بل يسهم بشكل فعال في تعزيز القيمة السوقية والاقتصادية للمصارف. هذه النتيجة تدعم التوجه نحو الإفصاح المتكامل كأسلوب حديث في التقارير المالية يربط الأداء المالي بالأداء غير المالي لتعزيز الشفافية وجذب المستثمرين.

الشكل (4): الانحدار الخطي بين تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية المزدوجة وتعظيم قيمة المصرف (الفرضية الثانية)

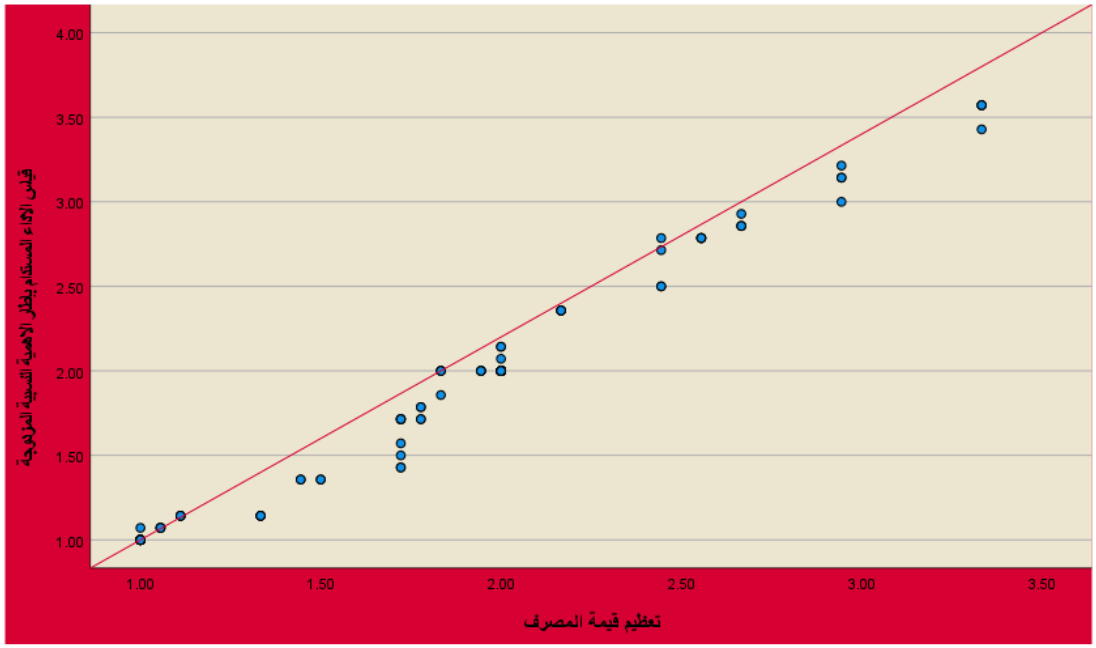

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS29

يُظهر الشكل (4) الانحدار الخطي بين متغير "تطبيق الاستدامة بإطار الأهمية النسبية المزدوجة" (المحور العمودي) و"تعظيم قيمة المصرف" (المحور الأفقي)، وهو يمثل اختبار الفرضية الثانية. يُلاحظ أن النقاط البيانية تتجمع بشكل واضح حول خط الانحدار، ما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية ومنتظمة بين المتغيرين. الانتظام في توزيع النقاط حول الخط المستقيم يدل على أن النموذج الإحصائي يتمتع بدرجة عالية

من المطابقة، وهو ما يتفق مع النتائج الكمية السابقة التي أظهرت قيمة معامل ارتباط (R = 0.989) وقيمة (R^2 = 0.979)، بالإضافة إلى قيمة (t = 75.332) دالة عند مستوى (0.000). يعكس الشكل أن المصارف التي تطبق إطار الأهمية النسبية المزدوجة في تقييم أدائها المستدام تحقق مستويات أعلى من القيمة المؤسسية. هذا يُترجم إلى واقع عملي يمكن فيه استعمال مؤشرات الاستدامة والإفصاحات غير المالية كوسيلة استراتيجية لدعم القيمة السوقية من خلال تحسين الشفافية، إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة، خاصة في بيئة الأسواق المالية الناشئة مثل سوق العراق للأوراق المالية.

تشير نتائج اختبار الفرضية الثانية إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وذلك استنادًا إلى نتائج الانحدار البسيط التي أظهرت وجود تأثير معنوي قوي لتطبيق الأداء المستدام في إطار الأهمية النسبية المزدوجة على تعظيم قيمة المصرف. فقد بلغ معامل الارتباط (R) قيمة مرتفعة جدًا (0.989)، ومعامل التحديد (R^2) (0.979)، مما يعني أن ما نسبته 97.9% من التغير في قيمة المصرف يُعزى إلى هذا التطبيق، مع قيمة (t) بلغت (75.332) عند دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، تؤكد قوة هذا التأثير. تدعم هذه النتيجة أهمية تبني إطار الأهمية النسبية المزدوجة في تحسين أنظمة الإفصاح والتقارير المؤسسية، حيث يُمثل هذا الإطار نقلة نوعية في ربط الجوانب البيئية والاجتماعية بالأداء المالي. ويُظهر أن المصارف التي تطبق هذا النموذج تحقق مزايا تنافسية ملموسة تتمثل في تحسين الشفافية، زيادة ثقة المستثمرين، وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى، ما يؤدي في المحصلة إلى رفع قيمتها السوقية. وهذا يعزز الاتجاه العالمي نحو دمج الإفصاحات غير المالية ضمن نظم المحاسبة الحديثة بوصفها أداة استراتيجية لتعظيم القيمة والاستدامة المؤسسية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً - الاستنتاجات

1 - في الوقت الحالي، بسبب زيادة الدعوات إلى تبني التنمية المستدامة، أصبح بالنسبة للمصارف تبني الاستدامة في أنشطتها واستراتيجياتها امراً ضرورياً، أي ليس مجرد خيار متاح للمصارف.

2 - تعاني اغلب المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من قصور ملحوظ في تطبيق تقارير الاستدامة في الإفصاح عن انشطتها الاجتماعية والبيئية والحوكمة .

3 - تُعد الأهمية النسبية المزدوجة مثالاً للتطور النوعي في مجال تحديد نوعية المعلومات المقدمة للمستخدمين والتي تكون ذات صلة بقراراتهم، إذ تقدم الأهمية النسبية المزدوجة معلومات مالية وغير مالية.

4 - يساعد تطبيق الاستدامة في المصارف على الافصاح عن تقارير تمتاز بالشفافية والمصداقية، مما يزيد من ثقة المستثمرين والزبائن (الوحدات الاقتصادية).

5 - توجد دلالة احصائية على وجود علاقة ارتباط معنوي بين التزام المصارف بالاستدامة وبين تعظيم قيمة المصرف السوقية.

6 - تعاني البيئة العراقية في الوقت الحالي من مشكلة عدم التهيؤ بشكل كافٍ للتبني الشامل لأبعاد ومفاهيم الاستدامة في انشطتها واستراتيجياتها ، إذْ تحتاج إلى وقت لتصبح لها القدرة على تبني مفاهيم الاستدامة .

ثانياً : التوصيات

1 - ينبغي على المعنيين تشريع قوانين وإصدار تعليمات توجه المصارف العراقية بإعداد تقارير مستدامة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي العالمية لضمان شفافية المعلومات المالية وغير المالية .

2 - ينبغي السعي إلى تقديم الدعم والعمل على تعزيز ونشر ثقافة الالتزام بأداء الاستدامة من قبل الوحدات الاقتصادية والمصارف عبر تنفيذ برامج تدريبية للعاملين في المصارف لتطوير مهاراتهم في مجال الاستدامة.

3 - ضرورة سعي المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى تبني الأهمية النسبية المزدوجة في إعداد تقاريرها للإفصاح عن استراتيجياتها وأنشطتها غير المالية.

4 - ضرورة قيام المصرف بإنشاء قسم او شعبة او وحدة تكون مختصة بإعداد وتحديث التقارير الخاصة بأداء الاستدامة، وتكون مسؤولة عن قياس مدى الالتزام بمبادئ الاستدامة.

5 - ضرورة العمل على تفعيل دور التدقيق الخارجي لتقييم مدى التزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمعايير التنمية المستدامة، فضلاً عن تطوير مهارات مراقبي الحسابات في ما يخص عملية تدقيق أداء استدامة المصارف.

6 - ينبغي على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أن تعمل على تحقيق التكامل بين إعداد التقارير المالية وغير المالية والافصاح عنهما لتقديم صورة عادلة وشاملة عن الأداء.

المصادر

1- بو سلمة، حكيمة، (2018)، "حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة - تجربة ماليزيا نموذجاً"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة– مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد (02) العدد (02) ديسمبر 2018.

2- المسعودي، هبة نبيل حميد منصور، المسعودي، حيدر علي جراد، (2017)، "توظيف TBL و SBSC لتقويم الاداء الاستراتيجي المتوازن المستدام – دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة – النجف الاشرف" ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة.

3- كريمة ، بو بلال ، (2021) ، "دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجا" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ا لماستر في العلوم الاقتصادية تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي ، الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية.

4- كريمة ، ضبيان ، فضيلة ،عبد الحميد ، (2021) ، " دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة" ، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد 05 \ العدد : 01 (2021).

5- المعموري ، محمد عبد الرسول جابر . الججاوي ، طلال محمد علي ، (2022) ، " قياس مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بمعايير محاسبة الاستدامة (SASB) لتحسين الاداء والابلاغ المالي وتعزيز الثقة في البيانات المالية \ بحث تطبيقي مقارن في عينة من الشركات العراقية والعربية" ، مجلة دراسات محاسبية و مالية المجلد(17) العدد(95) سنة (2022).

6- محمد ،عبد الله حسون ، دواي ، مهدي صالح ، خضير، اسراء عبد الرحمن ، (2015) ، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد" ، بحث مستل من أطروحة دكتوراه ، مجلة ديالى ، 2015 ، العدد السابع والستون.

7- القصاب ،باسم عبد الحسن عبود (2024) " تطبيق معيار محاسبة الاستدامة (FB - MP) وتأثيره في جودة الإبلاغ وقيمة الشركة (بحث تطبيقي في شركات القطاع الزراعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) " اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء.

8- الجنابي ، عظيم نعيم باجي (2024) " تأثير تطبيق مؤشرات الاستدامة في الابلاغ عن رأس المال الفكر وانعكاسه على قمة المصارف المدرجة ف سوق العراق للأوراق المالية " اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.

9- الربيعي ، دعاء احمد ابراهيم علي (2023) " دراسة استطلاعية على عينة من المصارف الاسلامية في سوق العراق للأوراق المالية " رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء.

10- هاشم، حنان عبد الخضر ، (2011) ، "واقع و متطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي و ضرورات المستقبل" ، العدد الواحد والعشرون.

11- Johnson، Erik Thomas، Director، PwC ، (2024) ، " Double Materiality Assessment: Value Creation and Value Leaks" ، Dorte RaahaveØsterdal، Head of ESG in SDC ، ESG، SDC.

12- Kumar، Karun، (2013) ، "Sustainability Performance Measurement: An Investigation into Corporate Best Practices"، Degree Doctor of Philosophy (Development Administration) School of Public Administration National Institute of Development Administration .

13- WHITE PAPER "The New Double Materiality Assessment A Toolbox for Companies" ، (2023) ، By Lorenzo Fantini، Jannik Leiendecker، and Benedetta Testino

14- Boissinot، Jean ، Le Calvar، Sylvie Goulard، Erlan، Mathilde Salin ، Romain Svartzman ، Pierre-François Weber ، (2022) ، " Aligning financial and monetary policies with the concept of double materiality: rationales، proposals and challenges" ،

THE INSPIRESUSTAINABLE CENTRAL BANKING TOOLBOX Policy Briefing Paper 05 .

15- Alhamood ، Carol A. Adams، Xinwu He ،Abdullah، ، Tian ،Dr Jie، Le Wang، Yi Wang،(2020) ، "The double-materiality concept Application and issues" ، Durham University Library، Stockton Road، Durham DH1 3LY، United Kingdom ، https://dro.dur.ac.uk .

16- AL-Janabi، Ali Mohammed Abbas، Saei ، Mohammad Javad & Hesarzadeh ،Reza ، (2024) ، " The Impact of Adherence to Sustainable Development، as Defined by the Global Reporting Initiative (GRI-G4)، on the Financial Performance Indicators of Banks: A Comparative Study of the UAE and Iraq" ، Journal of Risk and Financial Management ، J. Risk Financial Manag. 2024، ، https://www.mdpi.com/journal/jrfm .

17- Alajeli، Emad Hamza Abd ، Wahhab، Mohammed Ali ، (2022) ، "Evaluating sustainable performance using a balanced scorecard and its impact on the quality of financial reports (research derived from a master's thesis) ، International Journal of Advances in Engineering and Management (IJAEM) Volume 4، Issue 10 Oct. 2022، pp: 182-198 www.ijaem.net ISSN: 2395-5252.